

الاسم واللقب :بوريش أحمد

الرتبة العلمية :أستاذ مساعد قسم ب

رقم الهاتف :33-46-29-72 07

Ahmed89_13@yahoo.fr

عنوان المداخلة: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل تبعات الازمة المالية 2008 وتداعيات الازمة البترولية

2014

الملخص :

تعتبر السياسة النقدية من أهم الادوات التي تقف وراء نجاح او فشل السياسة الاقتصادية لأي بلد ،لذا أن تقييم فعالية السياسة النقدية يعتبر أمرا مهما من اجل اعادة النظر في اصلاح هذه الأداة خاصة في ظل الازمات المالية والاقتصادية العالمية التي أصبحت تشهدها اقتصاديات دول العالم .

فالسياسة النقدية التي اتخذتها الجزائر خلال الأزمة المالية 2008 كانت اكثر فعالية منها خلال الأزمة البترولية 2014 وهو ما يفسر ان محددات هذه السياسة أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات .

الكلمات المفتاحية :فعالية السياسة النقدية ، ،الازمة المالية 2008 ،الأزمة البترولية 2014 .

Abstract

It is the monetary policy of the most important tools that stand behind the success or economic policy of any country fail, so that the evaluation of the effectiveness of monetary policy is seen as crucial in order to reconsider the reform of this tool, especially in light of the global financial and economic crises that have become taking place in the economies of countries in the world.

Monetary policy taken by Algeria during the financial crisis in 2008, which was the most effective of them during the 2014 oil crisis, which explains the limitations of this policy have become closely linked to the hydrocarbons sector.

Keys Words :the effectiveness of monetary policy , ,the financial crisis 2008 ,The oil crisis 2014

المقدمة :

كأي اقتصاد منفتح على الخارج تأثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي ، وترجع هذه لتغيرات في معظمها الى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات . كما ان طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوله الى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما استدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد .

وتعتبر الفترة 2000-2008 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كان هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول الى الارتفاع منذ سنة 2000 والتي وصلت الى أقصاها سنة 2007 ، وهو ما أدى الى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية بالإضافة الى القيام بتسديد المسبق للمديونية الخارجية . ومع الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي العالمي تأثرت السياسة النقدية في الجزائر لكن بشكل ضئيل نتيجة الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي الجزائري خاصة فيما يتعلق بتنويع سلة العملات الأجنبية فيما يخص احتياطي الصرف ، وكذا الى استمرار ارتفاع عائدات البترول . لكن مع الأزمة البترولية التي شهده سوق النفط العالمي 2014 تم كشف حقيقة الغطاء النقدي الذي تعتمد عليه الجزائر والتي عبرت عن فشل الاجراءات التي تتخذها خاصة مع انهيار اغلب المؤشرات الاقتصادية في الجزائر .

الاشكالية : من خلال هذا العرض تتضح اشكالية بحثنا والمتمثلة في :

الى أي مدى يمكن الحكم على فعالية السياسة النقدية الجزائرية في مواجهة تبعات الأزمة المالية 2008 وتداعيات الأزمة البترولية على الجزائر ؟

أهداف الدراسة : نهدف من خلال الدراسة الى :

__ التعرف على أدوات السياسة النقدية .

__ قياس فعالية السياسة النقدية في مواجهة تبعات الأزمة المالية 2008 .

__ التعرف على مدى تأثر السياسة النقدية بالأزمة البترولية 2014 .

أولا :السياسة النقدية (المفهوم ،الأهداف ،الأدوات)

السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية¹ . ففي فترات الكساد تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية بغرض زيادة العرض النقدي ،وفي فترات التضخم والرواج الشديد تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية انكماشية بغرض تحقيق العرض النقدي . ويمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية في انها تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود² . اذن فسياسة البنك المركزي تعمل في هذا الاطار الذي يتضمن كمية النقود زيادة ونقصا ،وتشجيع الائتمان لزيادة خلق النقود أو العكس من خلال أدوات مشهورة يمارسها البنك المركزي .

2_أهداف السياسة النقدية : طالما أن السياسة النقدية ما هي الا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية ،فانها تسعى في الواقع الى ادراك نفس اهدافها .ويمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية فيما يلي :

-تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام الذي يؤثر على العملة الوطنية .
-محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية ،مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل الوطني ونمو الناتج المحلي الاجمالي .

-ايجاد التوازن في ميزان المدفوعات والمساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها .

-المساهمة في انشاء أسواق مالية ونقدية متطورة .

-زيادة نسبة الاستثمارات الى اجمالي الدخل الوطني التي تؤدي الى تحقيق النمو .

3_أدوات لسياسة النقدية : يمكن ان نقسم ادوات السياسة النقدية الى :

أ_الأدوات الكمية : حيث يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعا للظروف الاقتصادية من خلال الوسائل التالية :

-**عمليات السوق المفتوحة :** والتي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع وشراء السندات الحكومية من وإلى الجمهور ،فاذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق ،فانه يعتمد الى الشراء لكي يضخ في السوق نقودا ،فاذا كان يهدف الى العكس فانه يعتمد الى عمليات البيع ،حيث يبيع السندات ليسحب من السوق كميات النقود ،وذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة .ولكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشيط كي تكون ذات فعالية .

-**سعر اعادة الخصم :** سعر اعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل اعادة

خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزنة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق .

واستنادا الى هذه الوسيلة³ تستطيع البنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين .

إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية . بهدف تدعيم نشاطه فإنه سيقوم برفع سعر الخصم وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض⁴. أما إذا أراد البنك أن تزداد كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي فإن البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد اقراضها فتؤدي الى خلق نقود جديدة⁵.

-الاحتياطي الاجباري : تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود ، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي ، أي ان تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي .

ويعتمد البنك المركزي الى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها ،وبالعكس يعمد الى خفض نسبة الاحتياطي اذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود .

ج-الأدوات النوعية : تلجأ السلطات النقدية الى استخدام أدوات نوعية او كيفية تهدف الى التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية والقروض الاستهلاكية ،وتوجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه ،وغالبا تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه ومصادره ،في حين تلجأ السلطات النقدية الى أساليب الرقابة على الائتمان ،والرقابة على الأرصدة الأجنبية ،بالإضافة الى ارتفاع الأدبي من طرف البنك المركزي .

ثانيا :تقييم فعالية السياسة النقدية في مواجهة تبعات الأزمة المالية 2008 :

ان نجاعة وفعالية البرامج التنموية 2001-2009 يبرز في مدى نجاح الاقتصاد الجزائري في التعامل مع تبعات الأزمة المالية 2008 التي تعتبر أول اختبار لهذه المشاريع التنموية لكن يبقى الحكم عليها جزئيا باعتبار أن هذه الازمة مالية تكشف فقط استعدادات الدول من ناحية المالية.

1_لحة عامة عن الأزمة المالية وتبعاتها على الاقتصاد الجزائري :اندلعت ازمة الرهن العقاري في الو.م.أ بداية العام 2007

حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية ،الى جانب الانكماش في قطاع العقارات في امريكا ،وانتشار ممارسات مرتفعة المخاطرة في الاقراض والاقتراض ،وقد ظهرت الأزمة في صورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات ،ما أدى الى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد الأمر الذي ادى الى اضطراب الشركات والبنوك الى محاولة بيع العقارات محل النزاع ،والتي رفضها ساكنوها الخروج منها فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات البنوك والشركات العقارية والتأمينات ،مما أثر على سندات فطالب المستثمرين بحقوقهم عند شركات التأمين ،فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم AIG عدم قدرتها على الوفاء تجاه 64 مليون عميل تقريبا ،ولحق بها الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي ولدمان ساكس ،وفي 15 سبتمبر 2008 أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه ،وقدردت الخسائر بالنسبة للمؤسسات المالية حول العالم في يوليو 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار ،وشهدت البورصات في أوت 2007 تدهورا شديدا أمام مخاطر اتساع الأزمة فتدخلت البنوك المركزية لدعم سوق السيولة لكن دون جدوى .

هذه الأزمة ما لبثت أن ظهرت أثارها بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشا ملحوظا على مدار العام 2008 التي ظهرت جليلة في ارتفاع معدل البطالة، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات، وامتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها الدول المتقدمة. بما فيها الدول النامية وبالأخص النفطية بما فيها الجزائر التي كانت في منأى عن الأزمة المالية العالمية، ذلك ان المنظومة المالية الجزائرية لم تكن معرضة للإفلاس، ولا للتعثر المالي الائتماني في ادائها بسبب انعدام اندماجها في النظام المالي العالمي من جهة وتوفرها على مستوى احتياطات صرف ضخمة لسنة 2008، ما قيمته 36 شهرا من استيراد سلع وخدمات حسب وتيرة حجم الواردات لنفس السنة، كما انه تم توظيف 90% من هذه الاحتياطات في الخارج، 55% منها على شكل الخزينة الأمريكية أي ما يعادل 43 مليار دولار امريكي، 15% على شكل سندات الخزينة الأوروبية واليابانية ذات السمعة الجيدة ومعدل فائدة يقارب 4%، والباقي مودع لدى بنوك عالية السمعة⁶، هذا ما سمح باتمام برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال فترات الأزمة، لكن هذا لا يعد معيارا للقول أن الجزائر نجحت في الخروج من نفق الأزمة المالية 2008 أو الحكم على أن برامجها التنموية كان بمثابة صمام أمان لهذه الأزمة أو أزمت أخرى .

2- تقييم على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية: يعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكل البرامج التي تم اعدادها من بداية الألفية، حيث يمكن تبيان تطور معدل النمو الاقتصادي خلال البرامج التنموية للحكومة من خلال الجدول التالي :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطورات التي تم تسجيلها بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر منذ 2001

أ_ معدل النمو الاقتصادي: بالنسبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) يتضح التحسن المستمر في معدل النمو الاقتصادي، فقد وصل مداه 6,9% سنة 2003 بفعل التحسن الكبير في أسعار المحروقات ليعاود الانخفاض الى حدود 5,2% سنة 2004، كما نلاحظ المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في النمو الاقتصادي طوال ذه الفترة في حين ظلت معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في مستويات متدنية. أما بالنسبة لبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) يتضح أن معدل النمو قدر تراجع بشكل لافت حيث وصل الى 2% خلال سنة 2006 والسبب في ذلك هو تراجع أسعار المحروقات التي أثرت على معدل النمو في قطاع المحروقات الذي له تأثير بليغ ومباشر على معدل النمو الحقيقي، لكن بعد ذلك عاودت معدلات النمو ارتفاعها لكنه بقي في معدلات أقل من ذلك المسجل في الفترة السابقة. وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول يبين تطور معدل النمو من 2001 الى 2014 (الوحدة: %)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م.النمو	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3,1	2,4	2,3

المصدر: من اعداد الباحث حسب مصادر متفرقة

ب_ الناتج الداخلي الخام: من خلال الجدول التالي، نلاحظ أن الأزمة المالية لم تؤثر بشكل كبير على تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .

جدول 3-5 بين تطورات الناتج الداخلي الخام من 2001 الى 2009 . (الوحدة :مليار دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB	4227.10	4522.70	5252.30	6149.10	7561.90	8514.80	9362.60	11069	10017

المصدر :تقرير بنك الجزائر 2013 الملحق الاحصائي.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر في قيمة الناتج المحلي الاجمالي PIB في الجزائر من سنة 2001 الذي كان يقدر الناتج الداخلي الخام 4227,10 مليار دج الى 11069 مليار دج سنة 2008 أي بنسبة نمو تفوق 100% وهذا نتيجة ارتفاع اسعار البترول باعتباره المورد الرئيسي في دعم PIB ،لكن خلال سنة 2009 انخفض PIB الى 10017 مليار دج وهذا نتيجة أزمة الرهن العقاري التي أدت الى وقوع ازمة مالية عالمية ساهمت في انخفاض النمو العالمي وبالتالي انخفاض الطلب على النفط ما أدى الى انخفاض اسعاره ما ساهم في انخفاض العائدات البترولية في الجزائر .

ب_رصيد الميزانية العمومية :الملاحظ من الجدول ان الميزانية العمومية الجزائرية سجلت تراجعاً مستمرا من الفترة 2001-2009 نتيجة الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية ،حيث انخفض رصيد الميزانية من 68,71 مليار دج سنة 2001 الى 26,03 مليار دج سنة 2002 ، في حين سجلت عجزا من الفترة 2003 الى 2009 أكبره الذي تم تسجيله سنة 2008 الذي قدر العجز فيها 1394 مليار دج وهذا نتيجة الأزمة المالية التي أدت الى ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات التي تأثرت بتراجع الإيرادات المتأتية من البترول نتيجة تراجع أسعاره لانخفاض الطلب العالمي .غير أن مثل هذه العجزات لم تشكل أي خطر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ،ذلك ان امكانيات الإيرادات اكيدة .وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول يبين تطور رصيد الميزانية العمومية من 2001 الى 2009

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ر.ميزانية	68,71	26,03	-164,63	-285,37	-338,05	-611,08	-501,54	-1394,3	-203,5

المصدر :من اعداد الباحث حسب مصادر متفرقة

3_تقييم على مستوى التوازن النقدي: لقد قام بنك الجزائر في سنة 2008 بادارة السياسة النقدية أساسا بواسطة وسائل استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة مع تأكيد خاص على مجموع القاعدة النقدية كهدف عملياتي .سمح هذا الأمر بامتصاص السيولة في السوق النقدية بشكل فعلي والتحكم في التضخم ،مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر ،لاسيما وان التوسع النقدي في 2008 (16%) قد تم احتواءه بل كان دون الهدف الأقصى (27%) المحدد من طرف مجلس النقد والقرض .يمثل معدل النمو النقدي المسجل في سنة 2008 انخفاضا مقارنة مع الميل التصاعدي المسجل في سنوات 2005-2007 .تجدر الإشارة الى أن الاستقرار النقدي في الجزائر يمثل في نفس الوقت مكسبا وركن الاستقرار المالي المدعم .وهو ما تبينه المؤشرات النقدية التالية :

أ_أثر السياسة النقدية على العرض النقدي : تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود ،وفيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود لهذه الفترة .

سيولة الاقتصاد M2/PIB	الناتج الوطني	الكتلة النقدية M2	أشباه النقود	النقود M1	الودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
58,1	4257,0	2473,5	1235,0	1238,5	661,3	577,15	2001
63,88	4541,9	2901,53	1485,2	1416,34	751,6	664,68	2002
63,68	5266,82	3354,42	1724,04	1630,38	849,0	781,4	2003
61,0	6127,5	3644,3	1577,5	2160,6	1291,3	874,34	2004
55,0	7564,6	4157,6	1636,2	2421,4	1516,5	921,0	2005
58,0	8512,2	4933,7	1766,1	3167,6	2096,4	1081,4	2006
63,7	9408,3	5994,6	1761	4233,6	2949,1	1284,5	2007
63,0	11042,8	6955,9	1991	4964,9	3424,9	1540,0	2008
71,5	10034,3	7173,1	2228,9	4944,2	3114,8	1829,4	2009

المصدر: الحسابات من اعداد الباحث استنادا الى :

Bank of Algeria ,Bulletin statistique de la banque d'algerie ,statistique monétaires 1964-2000 et statistiques de la balance des paiements 1992-2005

- بنك الجزائر ،التقارير السنوية من 2003 الى 2011 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

__تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ،التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2013 .

من خلال الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية ارتفعت من 2473,5 مليار دج سنة 2001 الى 7173,1 مليار دج. سنة

2008 وهذا يعود الى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية

أما الفترة الممتدة من 2005 الى 2007 زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكدته بنك الجزائر . حيث أكد ان تدفقات النقد

القانوني (الأوراق والقطع النقدية) بلغ والي 200 مليار دينار سنة 2007 مقابل 161,8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو

يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و 2007 .

أما الفترة الممتدة من 2007 الى 2008 :عرفت تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له

على مدار تطور عرض النقود في الجزائر ،وذلك لسببين رئيسيين ،السبب الأول وكما أشار اليه بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة المالية

العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية الى 6,23% سنة 2009 مقارنة ب 38,18% سنة 2008 ،أما السبب الثاني

فيعود الى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل

%9,05- ،وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) .

ب_اثر السياسة النقدية على احتياطات الصرف :عرفت احتياطات الصرف ارتفاعات قياسية طيلة الفترة 2001-2009

بسبب ارتفاع مداخل صادرات المحروقات الراجع الى الارتفاع الكبير في اسعار المحروقات ،حيث بلغت احتياطات الصرف الجزائرية

ما قيمته 143,1 مليار دولار مع نهاية سنة 2008 مقابل 110,18 مليار دولار في سنة 2007 بعدما كانت في سنتي

2005 و 2006 على التوالي ما قيمته 56,18 مليار دولار ،77,78 مليار دولار .ويتضح من خلال هذه الأرقام ان

الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية بين تجارب الماضي وتحديات المستقبل

احتياطات الصرف زادت بحوالي مرتين ونصف أي أكثر من 80 مليار دولار خلال ثلاث سنوات فقط ، وكان أكثر ارتفاع في سنة 2007 حيث أنه في غضون سنة واحدة ارتفعت احتياطات الصرف بأكثر من 32,18 مليار مسجلة ارتفاعا قدره 42%⁷ وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول يبين تطور احتياطي الصرف من 2001 الى 2009

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1.الصرف	18	—	—	—	56,18	77,78	110,18	143,1	149

المصدر :

ج- اثر السياسة النقدية على معدل التضخم : على الرغم أن معدلات التضخم المحققة خلال نهاية تسعينيات القرن الماضي في الجزائر ، والتي جاءت نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وخاصة النقدية حيث تم اتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة ، قارب هذا المعدل 0,34% سنة 2000 . لكن ابتداء من سنة 2001 عاودت معدلات التضخم الارتفاع من جديد وذلك راجع الى ضخ كتلة نقدية اضافية تدخل في برنامج الانعاش الاقتصادي ، وارتفاع الأجور . كما سمحت السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 2005-2008 والرامية الى التحكم في التضخم باحتواء التوسع المتفاجم للتدفقات النقدية والحد من انعكاساتها على الأسعار وقد كان معدل المتوسط للتضخم طيلة هذه الفترة 2,8% ويعتبر ارتفاع التضخم خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي بنسبة تفوق بقليل من النسبة المحققة في سنة 2005 التي كانت 2,6% ضمن سياق متسم بالانخفاض الشديد لقيمة الدينار ، والاستمرار القوي لعوامل التفاقم (ارتفاع الأجور بداية السداسي الثاني من سنة 2006 وارتفاع المستمر في ميزانية الاستثمارات العمومية) نتيجة ايجابية أمام عرض اجمالي أقل مرونة مما يعني أن الحركة النقدية في الجزائر تدفع نحو حركة حقيقية فيما يخص مكافحة التضخم وبسبب هذه السياسة النقدية الرشيده لم تكن للأزمة المالية تأثير يذكر على مستوى التضخم ، بل تم ملاحظة تراجع طفيف للكتلة النقدية بنسبة 1,13% خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، مما سمح بتحكم أكبر في التضخم⁸ . ولقد كانت للأزمة المالية العالمية انعكاسات مالية على الجزائر ، اذ شهدت ايراداتها من العملات الصعبة تقلص معتبرا ، فبعدها كانت الزيادة في احتياطات الصرف بين سنتي 2007-2008 تقدر ب 32.18 مليار دولار ، لم تكن الزيادة في احتياطات الصرف بين سنتي 2008-2009 سوى 3,6 مليار دولار ، حيث قدرت الاحتياطات الصرف مع نهاية سنة 2009 بحوالي 146.7 مليار دولار⁹ . وذلك نتيجة هبوط أسعار البترول نتيجة تراجع النمو العالمي بسبب الأزمة المالية وارتفاع مستوى الواردات . وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول يبين تطور معدل التضخم من 2001 الى 2009 .

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م. التضخم	4,2	1,42	2,6	3,6	1,64	2,33	3,56	4,86	5,74

المصدر

ثالثا : تقييم فعالية السياسة النقدية في مواجهة تداعيات الأزمة البترولية 2014 :

لقد ضربت الأزمة البترولية 2014 سوق النفط العالمي فاختلفت تأثيرها على الدول وبالأخص الدول النفطية حيث أن هذه الأزمة كشفت حقيقة فعالية البرامج التنموية التي طبقتها وكانت معيارا حقيقيا لقياس نجاح او فشل استراتيجيات برامجها التنموية وبالأخص الجزائر .

1_تحليل أسباب انهيار أسعار النفط 2014 : تجاوزت أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50 بالمائة ومع تبادل الاتهامات بين الدول المنتجة فيما بينها والتعلل لدخول منافسين طفيليين الى أسواق النفط ، وإنتاج انواع جديدة من النفط مثل النفط الصخري ودخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط الانتاج بعدما كانت أكبر مستور للنفط ما جعل بعض المراقبين والخبراء يصرحون على ما يحدث على أنه نوع من انواع الحروب النفطية التي سوف تحدد مستقبل العديد من المناطق بما فيها الدول المنتجة للنفط .¹⁰

شكل (1_3) يبين انهيار اسعار النفط من سبتمبر 2014 الى أوت 2015



Source :The New York Times ;Oil Prices :What's Behind The Plunge ?,August 31 ,2015 voir le site

http://www.nytimes.com/interactive/2015/business/energy-environment/oil-prices.html?_r=0

من خلال المنحنى نلاحظ تدني أسعار النفط بداية شهر سبتمبر حيث كانت أسعار النفط تقارب 95 دولار للبرميل ثم بعد ذلك بدأت تسجل انخفاضا مستمرا الى أن وصلت الى حوالي 66،54 دولار أي بفارق يقدر ب 29 دولار ، وهو ما يقود هذا الركود - التي أصبحت بسرعة قضية اقتصادية في عام 2014 ، ولم يستمر الوضع الى هنا بل امتد الى سنة 2015 حيث وصل الى ما دون 60 دولار مع أوت 2015 وهو ما ينذر بطول الأزمة البترولية والتي يمكن تحليل أسبابها الى سبب واحد على المدى القصير و ثلاثة أسباب على المدى الطويل بالإضافة الى أسباب أخرى.

أ _ على المدى القصير : أن السبب الأكثر إلحاحا هو :

_ موقف أوبك من انهيار أسعار النفط. أوبك التي تأسست عام 1960 والتي تضم 12 دولة والتي من بينها العربية السعودية ، فنزويلا ، إيران التي تحمل قوة هائلة من الطاقة العالمية ، حيث تنتج حوالي 40 بالمائة من امدادات النفط والتي أصبحت تلعب دورا في تحديد الأسعار مع مطلع السبعينيات بعدما كانت هذه المهمة الشركات التي تلقب بالأخوات السبع ، تغير هذا بشكل كبير في أواخر نوفمبر عام 2014 بعد فشل أوبك للاتفاق على خفض الانتاج .لذا قررت أوبك الحفاظ على مستوى إنتاجها من 30 مليون برميل يشير الى تغيير كبير في اوبك أهداف السياسة من استهداف فرقة أسعار النفط الحفاظ على الحصة السوقية خوفا من فتح المجال أمام المنافسين الهامشيين .

ب_ على المدى الطويل :ومن بين الأسباب الطويلة الأمد نجد :¹¹

ـ ارتفاع العرض عن الطلب. التطورات الأخيرة في حدثت أسواق النفط العالمية كان لها تأثير على تغير اتجاهات العرض والطلب وهذا بسبب :

أ_ تخمة أسواق النفط العالمية :نتيجة دخول بعض المستثمرين الهامشيين من جهة كداعش التي دخلت خط انتاج النفط بأسعار تنافسية وصلت من 45 دولار الى 50 دولار للبرميل الواحد ،وكذلك زيادة الطاقة الانتاجية لبعض الدول كالعراق التي أصبحت تنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا . وكندا التي ارتفعت طاقتها الانتاجية من 2,9 مليون برميل يوميا سنة 2009 الى 2,3 مليون برميل في 2013 وروسيا من 9,5 مليون برميل تقريبا الى 11 مليون برميل في 2013 .

جدول 3-1 يبين زيادة الطاقة الانتاجية لبعض دول العالم من 2009 الى 2014 (الوحدة:مليون برميل يوميا)

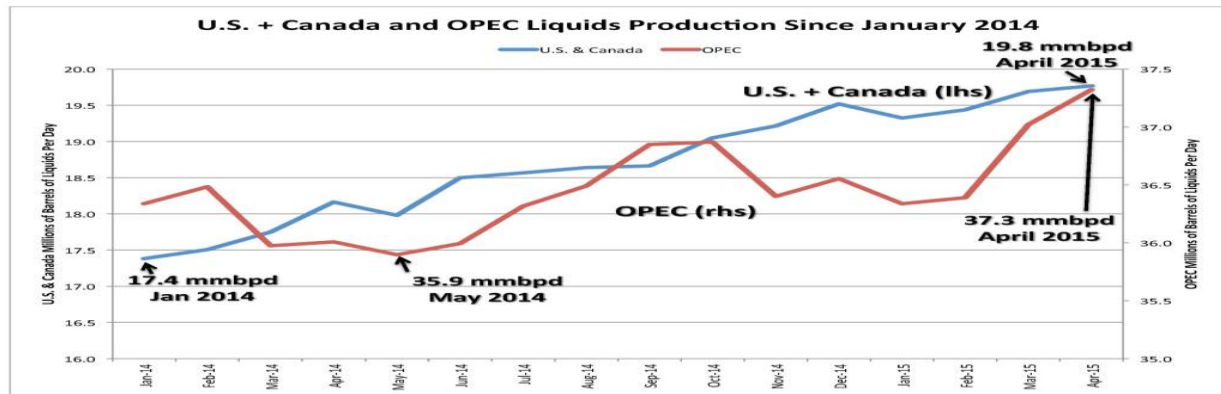
الدول/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كندا	3,202	3,332	3,515	3,740	3,977	4,292
روسيا	9,950	10,366	10,516	10,640	10,777	10,838
العراق	2,452	2,490	2,801	3,116	3,141	3,285
العالم	81,149	83,190	83,980	86,150	86,579	88,673

Source :BP Statistical Review Of World Energy ,June 2015

<https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf>

ب_ تقلص الواردات الأمريكية من النفط :باعتبارها أكبر منتج ومستهلك للنفط العالمي وهذا يعود بالأساس الى زيادة الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة منذ عام 2011 ،نتيجة اعتمادها على النفط الصخري سمح لها بالاستفادة من 0.9 مليون برميل يوميا (حوالي 1 في المائة من المعروض العالمي) في 2014 وهو ما يوضحه الشكل التالي الذي يبين زيادة انتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية .

شكل رقم 3-2 يبين تطور انتاج كندا والولايات المتحدة الأمريكية للنفط مقابل انتاج منظمة OPEC



Source Art Berman ,A year of lower oil prices :Crossing A Boundary ,June 28 ,2015;voir le site.

[/http://www.artberman.com/a-year-of-lower-oil-prices-crossing-a-boundary](http://www.artberman.com/a-year-of-lower-oil-prices-crossing-a-boundary)

من خلال المنحنى نلاحظ ان الطاقة الانتاجية للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ارتفعت بشكل متسارع من جانفي 2014 التي كانت تنتج فيه 17,4 مليون برميل الى 19,8 مليون برميل في ابريل 2015 وهذا ما يبين اعتماد البلدين الكبير

الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية بين تجارب الماضي وتحديات المستقبل

على النفط الصخري نتيجة تطور التكنولوجيا في هذا المجال وهذا عكس انتاج منظمة OPEC الذي شهد تدبدا في انتاج النفط خلال نفس الفترة التي تراوحت بين عتبي 36 و 36,5 مليون برميل.

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: بالرغم من التعافي الطفيف في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لم تنعكس تبعاته على النمو العالمي الذي سجل تباطؤ ضعيف وصل الى حدود 2,6% في سنة 2014 وهذا لتأثره بتباطؤ باقي الدول التي لم تحقق هذا النمو بالرغم من الجهود التي تبذلها في هذا المجال خاصة الصين الذي تراجع فيها معدل النمو من 7,7% في 2012 الى 7,4% واليابان التي وصل فيها معدل النمو الى 0 في 2014 ودول الاتحاد الأوربي التي حققت نمو طفيف وصل الى 0,9% في 2014 وهو ما انعكس على استهلاك النفط لهذه الدول ،على سبيل المثال حين بلغ متوسط إجمالي استهلاك النفط خلال 15.3 مليون برميل يوميا في عام 2009 ،ثم أصبحت تحت 14.3 مليون في عام 2013 و انخفض كذلك منذ ذلك الحين وهو ما يبينه الجدول التالي .

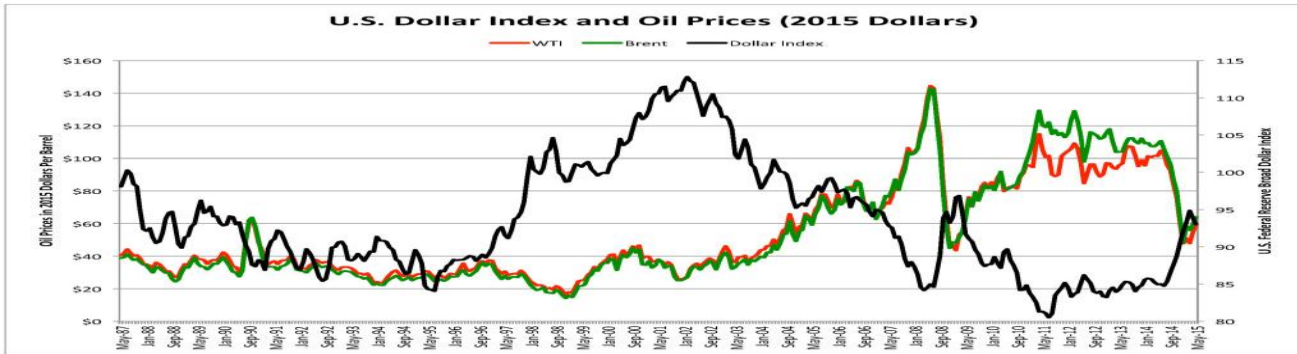
جدول 2-3 يبين تباطؤ معدلات النمو في العالم (2012-2014) (الوحدة :نسبة مئوية %)

المناطق /السنوات	2012	2013	2014
العالم	2,4	2,5	2,6
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	2,2	2,4
منطقة اليورو	-0,7	-0,4	0,9
اليابان	1,7	1,6	0,0
الصين	7,7	7,7	7,4

Source :A World Bank Group ,Flagship Report ,Global Economic Prospects ,June 2015 .

ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. على المدى الطويل وقد لعبت أيضا التطورات في العرض والطلب أدوارا هامة في دفع الانخفاض الأخير في أسعار النفط وهو ما يبينه الشكل التالي :

شكل 3-3 يبين العلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وأسعار النفط



Source: Art Berman ,A year of lower oil prices :Crossing A Boundary ,June 28 ,2015;op cit

من خلال المنحنى نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين سعر الدولار وأسعار النفط ،بحيث نلاحظ أنه مع بداية ارتفاع الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من 2014 الى غاية النصف الأول من 2015 ،نتج عنه انخفاض في أسعار النفط .وهذا نتيجة لأسباب عديدة منها أنه سيخفض تكاليف الإنتاج ،مما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول "أوبك"، خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل ،كما أنه سيساعد بعض دول "أوبك" في المضي قدما بالمشايخ التي أجلتها بسبب

ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة. في الوقت نفسه سيصبح النفط غاليا في أوروبا وآسيا، وسينخفض الطلب عليه فكلما ارتفع الدولار الذي يسعر به النفط، انخفضت عملات هذه الدول، الأمر الذي يرفع سعر النفط داخل هذه الدول.

2_ تحليل تأثيرات الأزمة البترولية 2014 على المؤشرات الاقتصادية الكلية: والتي يمكن تحليلها الى ما يلي :

ـ أثر انخفاض أسعار البترول على النمو الناتج الداخلي الاجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين

جدول 3-5 بين تطورات الناتج الداخلي الخام وتطورات أسعار البترول . (الوحدة :مليار دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013 ¹	2014 ²
البيان					
الطاقة	4180	5208	5208	3678,1	3388,3
الناتج المحلي الاجمالي	11991	14520	15843	16750	17731

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2013 الملحق الاحصائي.

¹ _ المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية 2014 .

من خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر في قيمة الناتج المحلي الاجمالي PIB في الجزائر من سنة 2009 حيث كان 9 986 مليار دينار الى 15 843 مليار دينار سنة 2012 بحيث الملاحظ أيضا أن قطاع الطاقة يساهم بأكثر من 50 بالمائة من PIB الذي له السبب المباشر في ارتفاع قيمة الأخير وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة ازدياد الطلب عليه بعد تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري التي تعرض لها في سنة 2009 .

والملاحظ كذلك ارتفاع الناتج المحلي الخام للجزائر إلى 17.731 مليار دج (حوالي 221 مليار دولار) في 2014 مقابل 16.570 مليار دج (196 مليار دولار) في 2013 . كما نلاحظ من جهة أخرى تراجعاً في عائدات الجباية البترولية والتي بلغت 3.388,3 مليار دج في 2014 مقابل 3.678,1 مليار دج في 2013 نتيجة تراجع إيرادات النفطية بسبب انهيار اسعار النفط .

ـ انخفاض توقعات ارتفاع معدلات النمو :ان السياسات المالية التي اتبعتها الجزائر خلال 15 سنة الماضية لم تنجح في تحقيق

الأهداف المتعلقة برفع نسبة النمو التي استقرت حسب تقرير البنك الدولي في حدود 3,5 بالمائة وهو ما يبينه الجدول التالي

جدول 3-8 يبين معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد الجزائري من 2011 الى 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
النمو (%)	3,8	3	2,8	3	3,3

المصدر: تقارير سنوية للبنك الدولي: 2011، 2012، 2014،

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في نسبة النمو التي نلاحظ أنها لم تتجاوز 3,5 بالمائة مع توقعات إلا تتجاوز 3,6 بالمائة بعد سنتين، عكس توقعات الحكومة لأن تبلغ نسبة 7 بالمائة في السنوات المقبلة وذلك بناء على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء اقتصاد منتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة 2000 كون حوالي 70 بالمائة من الانفاق العمومي يصرف على شكل تغطية التحويلات الاجتماعية (أجور، دعم السلع الأساسية...)

__ تحليل أثر انخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة :إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا مهما في توازن الميزانية العامة للدولة ،خاصة وأن الإيرادات البترولية التي تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية ،وهذه السنة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر ،نظرا لارتفاع أسعار البترول ،والجدول التالي يبين ذلك .

شكل رقم 3-6 يبين تأثير انخيار اسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

البيان السنوات	الصادرات النفطية (مليون دولار)	الإيرادات (د.ج)	النفقات (د.ج)	رصيد الميزانية
2010	20 725	2 923 400 000	6 468 860 823	3 545 460 823_
2011	27 745	2 992 400 000	6 618 426 634	3 626 026 634_
2012	27 750	3 469 080 000	7 745 527 056	4 276 447 056_
2013	24 326	3 820 230 000	6 779 800 000	2 959 762 346_
2014	_	3 438 180 000	7 656 160 000	4 218 180 000_

المصدر : قانون المالية 2013 ،2014.تقرير بنك الجزائر ،ماي 2012 .الميزانية الأولية 2013 .

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

1_ أن كلما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية كلما زادت قيمة الإيرادات وهو ما نلاحظه خلال سنة 2010 كانت الصادرات النفطية تقدر ب 20،72 ألف مليار دولار وقيمة النفقات 292340 مليار دينار جزائري ،حيث عندما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية سنة 2011 الى 27،75 مليار دولار ارتفعت قيمة الإيرادات الى 2،992 الف مليار دينار جزائري (وجود علاقة طردية) .

2_رصيد عجز الميزانية دائما في عجز مستمر منذ سنة 2009 ذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من حجم الإيرادات بحيث نلاحظ أنه حتى في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايد مستمر في قيمة الصادرات النفطية لذلك لم يجد من عجز الميزانية.

وهذا يمكن تفسيره بزيادة وتيرة الانفاق الحكومي بعد تبني الجزائر لسياسات توسعية من خلال :

_اعتماد على المخططات الخماسية التي تشمل مجموعة من المشاريع الاستثمارية الضخمة (التراموي ،الطرق ،السكك الحديدية)

_الاصلاحات الاجتماعية من خلال اصلاح انظمة تعويضات تعاضدات الاجتماعية وتشغيل الشباب.

رابعا :تقييم الوضعية النقدية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة البترولية 2014

الكتلة النقدية والإنتاج :

يصور الجدول رقم (1) تطور مكونات الكتلة النقدية (13) ومركباتها مجموعة من الملاحظات أهمها :

-تمثل العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي نسبة كبيرة إذ بقيت عند معدل متوسطي 36 % من الكتلة النقدية حتى سنة 2010 حيث تعادل تقريباً هذا التسرب النقدي مع الودائع تحت الطلب في سنة 2013 لتشهد ارتفاعاً أكبر بداية من سنة 1989 ، حيث تجاوزت مقدار الودائع تحت الطلب خلال فترة الدراسة، لنجد هذا العنصر يرتفع ليساوي مجموع الودائع تحت الطلب وكذا الودائع في ccp سنة 1990 ونفس الملاحظة بالنسبة لسنة 1992 ؛ مما ينبئ بحقيقة وجود جهاز مصرفي غير رسمي ينشط بقوة وفعالية وهو ما يؤثر سلباً على وضع إطار سليم للسياسة النقدية

- نتيجة الإصلاحات في سعر الصرف التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة والتسهيلات المقدمة للحصول على العملة الصعبة وكذا بداية العمل على تحرير التجارة الخارجية فقد شهدت معدلات التسرب انخفاضاً بداية من سنة 1993.

- تشهد المتاحات النقدية انخفاضاً على مستوى سنوات الدراسة إذ سجلت معدل 52.76 % من مجموع الكتلة النقدية بدل 86.09 % من الكتلة النقدية لسنة 1988.

- الزيادة المحسوسة في الكتلة النقدية سنة 1993 ، حيث قدر هذا المعدل بـ 103.03 % من الكتلة النقدية وهو ما يعبر عنه لاحقاً بزيادة القروض نحو الاقتصاد والحكومة كون هذه الفترات بالذات شهدت توقيف مسار التعاقد مع الصندوق النقدي الدولي، أزمة الخليج التي أظهرت ارتفاعاً في أسعار البترول لم يستمر طويلاً حتى أقل ذلك الوضع وحينها عرفت الجزائر حالة اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها صعبة وحرجة.

يتناسب مفهوم الناتج الداخلي الإجمالي في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية مع تعريف حقل الإنتاج المعطى من قبل نظام الأمم المتحدة(14).

يرى " ميلتون فريدمان " أن الإستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بـ " الحجم الأمثل لكمية النقود "؛ ذلك الحجم الذي لا بد أن يسود كي يحافظ على مستوى الاسعار السائدة في بدأ الفترة الزمنية موضع الإعتبار؛ إذ أن الحجم الأمثل لكمية النقود يتمثل في ذلك الحجم من النقود الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ، والذي يمكن أن يقاس بقسمة التغير في كمية النقود على التغير في الناتج الداخلي الخام.

ومحاولة منا للوقوف على الوضع المترابط بين السوق النقدي والعيني في الإقتصاد الجزائري رأينا القيام بدراسة تطور التغيرات في الكتلة النقدية والتغيرات في الناتج الداخلي الخام للفترة التالية لبداية الإصلاحات، وكذا دراسة سيولة الإقتصاد الجزائري باعتبار معدل السيولة يعبر عنه بـ $M2/Le\ PIB$:

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتضح جلياً عدم التوافق الملحوظ بين التغير في الكتلة النقدية $M2$ والتغير في الناتج الداخلي الخام $Le\ PIB$

- في الفترة الممتدة بين 2001-2014 ؛ نجد الكتلة النقدية في تزايد محسوس إلا ان هذه الزيادة ليس لها مقابل عيني؛ إذ شهدت الكتلة النقدية نمواً متضاعفاً بين 2001-2014 مقدراً بـ 70 مرة في حين إذا قارنا ذلك مع الناتج الداخلي الخام نجده لم يتضاعف إلا بـ 27 مرة فقط خلال الفترة المذكورة ..

ما يجب الوقوف عليه (17) هو أن هناك إصداراً نقدياً غير موجه إلى القطاعات الإنتاجية الفعالة - نقود غير إنتاجية - أي أن الإصدار النقدي مول بشكل اساسي عمليات غير إنتاجية توافقت والحقبة العويصة التي عاشتها الجزائر ، أو وجه هذا الإصدار إلى قطاعات كان يعتقد أنها ذات اولوية أو أنها ستحقق إنتاجية او عن طريقها تتحقق الإنتاجية والنجاعة المالية، لكن لم يحدث ما كان متوقعاً نظراً لـ:

- طبيعة الفترة المتميزة بعدة إضرابات وإضطرابات ،

-ضغوط النقابات العمالية والمطالبة برفع الأجور ،

-التسريبات النقدية الكبيرة "الاكتناز" ، ... الخ

بالنسبة لمكانة الأصول الأجنبية في تكوين الكتلة النقدية:

إن مقدار تغطية الكتلة النقدية بالعملات الصعبة يبدو ضعيفاً إذ لم يتعد هذا المكون نسبة 7.23 % من إجمالي الكتلة النقدية إذ بقي يتراوح في حدود أقل من 4% حتى سنة 2013 وخلال سنة 2014 انخفض احتياطي الصرف نتيجة الأزمة البترولية 2014 نتيجة زيادة الاجور وتكلفة المشاريع التنموية والغاء المادة 87، وهو ما يعبر عن هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري وعدم قدرته على الصمود وخلق العملات الصعبة رغم الانخفاضات المحسوسة في الدينار الجزائري - على افتراض انخفاض العملة يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات-

إذن نرى أن لعنصر الأصول الأجنبية دوراً هامشياً مقارنة بالعناصر الأخرى؛ مما يدفع إلى وجوب إعادة النظر في السياسات

الاقتصادية المنتهجة سواء في مجال التجارة الخارجية أو النقد... الخ

كما نلاحظ انخفاض نسبة متحصلات الحكومة من البنك المركزي سنة 2011؛ إذ سجل نمواً سلبياً مقدراً بـ 4.27 % وهذا نتيجة قواعد الصرامة في السياسة الميزانية المتفق عليها مع الصندوق النقدي الدولي، ونفس التحليل يقال عن سنوات 2012-2014 حيث انخفض معدل الديون الموجهة للحكومة إلى 11.22 % و 13.04% على التوالي، وهذا ما يوحى ببداية الابتعاد عن التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي.

يسجل هذا المكون أعلى المعدلات حيث بقي عند معدل وسطي 60 % إلى غاية 2013 إذ شهدت هذه الفترة إعادة التطهير المالي للمؤسسات مما دفع بالجهاز المصرفي إلى خلق جرعات نقدية أكثر للقيام بهذا الغرض رغم أنه لم يؤتى ثماره، إذ أن نتائجه لم تبلغ مقصدها؛ ذلك أن نفس المؤسسات التي استفادت من التطهير المالي نجدها في صدارة المؤسسات التي تحتاج للعملية مرة أخرى، مما يوحى أن خلل المؤسسات الجزائرية ليس مالياً فقط، وإنما يتمثل في خلل هيكلي و بشري يحتاج إلى إصلاحات تتجاوز الجرعات المالية.

الجدول رقم(1): تطور الوضعية لنقدية في الجزائر (2009-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	
15 734,9	15 225,2	14 940,0	13 922,4	11 997,0	__الارصدة الخارجية الصافية
15 824,5	15 267,2	14 932,7	13 880,6	12 005,6	البنك المركزي .
-89,7	-42	7,3	41,8	-8,7	البنوك التجارية .
					__الأرصدة الداخلية الصافية :
4475,0	1920,9	1171,3	319,9	-242,8	القروض الداخلية .
-2024,5	-3235,4	-3116,3	-3406,6	-3510,9	قروض الدول الصافية :
-4487,8	-5646,7	-5712,2	-5458,4	-4930,2	البنك المركزي
1002,9	930	1246,9	1017,8	683,8	البنوك التجارية

المصدر : تقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، 2014 .

الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية بين تجارب الماضي وتحديات المستقبل

اما انعكاسات السياسة النقدية يمكن تلخيصها فيما يلي

— **نفاذ احتياطي الصرف الخارجي** : يمكن ان نبين تأثير انهيار أسعار البترول على احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر من خلال الجدول التالي :

جدول 3-7 يبين تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر من 2010 الى 2014 (الوحدة :مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي الصرف	162	182,22	186,32	194	193,269

المصدر : من اعداد الباحث حسب احصائيات متفرقة .

من خلال الجدول نلاحظ انه بعدما حقق احتياطي الصرف في الجزائر ارتفاعا محسوسا من سنة 2011 أي كان يمثل 182,22 مليار دولار الى سنة 2013 بارتفاع حوالي 4 بالمائة، إلا انه مع نهاية سنة 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار وهذا نتيجة انهيار أسعار البترول، ومحاولة الحكومة تغطية هذا العجز من خلال اللجوء الى احتياطي سعر الصرف الخارجي .

كما توقع الصندوق تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من العام الجاري التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات، مشيرا إلى أن هذا الانكماش سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار العام القادم مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا العام الجاري على أساس نمو سنوي في حدود 4 في المائة.

وهو ما يمكن ان يؤدي الى حدوث ازمات مالية على المدى المتوسط من المحتمل ان تفقد كل احتياطياتها من الصرف الخارجي في أفاق 2020.¹²

— **انهيار سعر صرف الدينار** : انهيار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول 3-9 يبين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة (الوحدة :دينار جزائري)

البيان /السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	أوت 2015
1 USD	74,4041	72,8537	77,5519	79,3809	80,5606	85,82
1 EUR	99,1927	102,2154	102,1627	105,4374	106,9064	107,17

المصدر : بنك الجزائر 2014

من خلال الجدول نلاحظ ان سعر الدينار ما زال يتهاوى امام عمليتي الأورو والدولار بشكل مستمر خاصة خلال الأزمة النفطية 2014 التي ضربت سوق النفط العالمية، فقد عادل سعر الصرف 1 أورو 107,17 دج أما بالنسبة للدولار فقد أصبح 1 دولار يعادل 85,82 دج بزيادة نسبة 11% مقابل 9 أشهر السابقة وهذا يعود الى انعكاسات تحاوي سعر البرميل على العملة الوطنية والتي يمكن ان تحدث كارثة حقيقية للدينار في حال استمرار تراجع سعر البرميل الى ما دون 60 دولار، وهو ما يؤثر دون شك على القدرة الشرائية للمواطنين .

كل هذه الاجراءات جعلت الشارع الجزائري يتربص هذه التطورات مما يندرز بظهور اضطرابات شعبية التي من الممكن ان تفجر الكيان الاقتصادي والسياسي في الجزائر .مثلها مثل أحداث أكتوبر 1988 و أحداث 2008 و 2011.

لذا يمكن القول أن البرامج التنموية للحكومة فشلت في تحقيق الاهداف المسطرة وفشلها في مواجهة الأزمة البترولية 2014 لذا وجب على الجزائر أن تفكر جديا من أجل تنويع مصادر و التخلص من تبعية البترول والبحث عن بدائل أكثر فعالية .

الخلاصة :

من خلال البحث الذي جاء لتقييم السياسة النقدية في الجزائر في ظل تبعات الأزمة المالية 2008 وتداعيات الأزمة البترولية 2014، نرى أن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر خلال الأزمة المالية 2008 كانت محكمة لأنها استطاعت من خلالها التحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة والتي هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي خلال هذه المرحلة الحساسة، وأن تقليص المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين وارتفاع احتياطي الصرف هي مؤشرات دالة على صلابة الموقف المالي والخارجي. وأن السياسة النقدية والمالية في الجزائر سمحت لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة. لكن الأزمة البترولية 2014 فضحت النظام المصرفي للجزائري التي أكدت أنه لا يواكب تطورات العصر خاصة في مجال الاتصال وعدم وجود وعي مصرفي أو ثقافة مصرفية التي تخلق ثقة أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات المالية .

وأن النتائج الايجابية التي حققها السياسة النقدية خلال الأزمة المالية 2008 ما هي الا بسبب الفسحة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار المحروقات خلال هذه الفترة التي لم تكن فيها هذه السياسة سبب في تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة الرشد المالي .

كما أثبتت الأزمة البترولية 2014 أن الوضعية النقدية في الجزائر غاية في التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، فإنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الاهداف فظاهرة فائض السيولة أصبح مهدد نتيجة اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات، من جهة أخرى فإن استمرار أحادية الاقتصاد سيزيد من تعقيد مشكلة التضخم فعدم الانتاج والاعتماد المفرط على الخارج من اهم الأسباب الرئيسية لتضخم في الجزائر، ومنه فإنه من غير المعقول التعويل على سياسة نقدية في كل هذا والمطلوب هو التنسيق بينها وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد .

المراجع :

-
- ¹ _أحمد محمد مندور :مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ،كلية التجارة -جامعة اسكندرية ،مصر ، 2004/2003 ،ص 224 .
- ² _مصطفى سلمان وحسام داود ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان الأردن ،الطبعة الأولى ، 2000 ،ص 274
- ³ _ضياء مجيد الموسوي ،الاصلاح النقدي ،دار الفكر -الجزائر ،الطبعة الأولى ، 1993 ، ص 33 .
- ⁴ _حميدات محمود .النظريات والسياسات النقدية ،دار الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع ،الجزائر ،الطبعة الأولى ، 1996 ،ص 50 .
- ⁵ _مصطفى سلمان وحسام داود ،مرجع سبق ذكره ،ص 275 .
- ⁶ _مصطفى عبد اللطيف ،الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر ،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 10 ،2008 ،ص 12 .
- ⁷ _بنك الجزائر ،تقرير حول الوضع النقدي والمالي ،الجزائر ،جانفي 2008 ،ص 25 .
- ⁸ _المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2005-2006-2007 ،أكتوبر 2008 .
- ⁹ _عماري عمار ،الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري ،ملتقى دولي حول الأزمة المالية الدولية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 2009/10/21 .
- ¹⁰ _ The Washinton Post ,A simple guide to the sudden collapse in oil prices ,voir le site <http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/2014/11/28/a-simple-guide-to-the-sudden-collapse-in-oil-prices/>
- ¹¹ _Understanding The Plunge in Oil Prices , Global Economic Perspects ,Chapter 4 ,January 2015 , p155 .
- ¹² _ جريدة الحرية ،العدد 32770 ،بتاريخ 15 ديسمبر 2014
- <http://www.el-hourria.com/index.php/economie/item/32770-2014-12-15-20-15-02.html>